

نقد منطق التفكيك

Criticism of deconstruction logic

أ. أحمد العزري¹

تاريخ الإرسال: 2019 06 11 تاريخ القبول: 2019 09 29

ملخص: إنَّ الشائع في حقل الدِّراسات الفلسفيَّة والنَّقد الأدبي أنَّ التَّفكيك ليس نظريَّة ولا منهجاً، أي أنَّه لا يحتوي على منطق اشتغال مقنَّن ومحدَّد سلفاً، ذلك أنَّ البناء على منهج معيَّن دون غيره يفترض ممارسة الإقصاء حتماً، لذلك يطرح هذا العنوان في ذهن القارئ تساؤلاً مفاده كيف يكون للتفكيك منطق اشتغال، وهو يقوم على نقد ذلك؟ والأرجح أنَّ ذلك الإنكار هو من جوهر منطق الاشتغال في الطرح التَّفكيكي.

الكلمات المفتاحيَّة: التَّفكيكيَّة، اللغة، الدَّلالة، النَّقد الأدبي، التَّشيت، الاختلاف، التَّمركز المنطقي الغراماتولوجيا ...

ABSTRACT: It is obvious, in the field of philosophical studies and literary criticism, that deconstruction is neither a theory nor a method, that is to say that it doesn't include a predefined and codified logic of function, as the construction, according to a specific method, requires certainly exclusion. For this reason, the title prompts the reader to ask the following question : How can deconstruction have a logic of function whereas it tends to criticize this aspect? This refutation is likely to represent the essence of the deconstruction logic of function.

¹ جامعة بومرداس، الجزائر، البريد الإلكتروني: ahmed.l3azri@gmail.com

Keywords: *Deconstruction*, philosophical studies, literary criticism, Dissemination, Differance, Logocentrisme, grammatologie

المقال: ينطلق المفكر الأمريكي «جون إليس» (John Ellis) في نقده لطروحات «ديدا» من فكرة مفادها، أنّ التفكيك ليس مجرد أفكار ومقولات في نقد قضايا فكرية ونظرية، بل هو نظرية في الفكر تقوم على أسس وتبني على نظام اشتغال وإذا نظرنا إلى هذا الحكم بمعزل عن طريقة التفكير التفكيكية فإن المنهجية الدقيقة والمنطق الرصين يعد فضيلة نقدية وليس مأخذاً نقدياً، لكن التفكيكية في جوهرها تقوم على نقد فكرة المنهج أو المذهب لأن المنهجية تفترض التفكير والعمل على نظام محدد سلفاً وهذا ما يتعارض مع طروحات التفكيك الجوهرية، كما سبق وأن أشرنا، لذلك فالقول بأن التفكيكية منهج؛ يعد نقداً جذرياً لها بل تقويضاً وهدماً لأهم أسسها، ويقول «إليس» في هذا الباب: "التفكيك ليس مجرد مجموعة من المناقشات تتناول مختلف أنحاء النظرية، أو حتى مجموعة من مواقف متواشجة، إذ من الممكن أن نجرد من كل ذلك استراتيجية محددة أو نوعاً من المنطق التفكيكي في البحث والاستقصاء" ¹ (جون إليس 2012)، غير أنّ طبيعة النقد الذي يسعى إليه «إليس»، يقوم على تتبع خطوات النقد التفكيكي ومنهجيته في القراءة، حيث تقوم القراءة التفكيكية - حسب - في مواجهتها للموضوع بتهميش قضايا جوهرية ومهمة والاهتمام بقضايا ساذجة وبسيطة، ومن ثم تعميم الحكم على كافة القضية موضوع الدراسة، ومن ذلك نقد التفكيكيين للنظريات التقليدية في الدرس اللغوي القديم، إذ يركزون على قضية تطابق الاسم والمسمى، أو أنّ اللغة عبارة عن قائمة من الأسماء تقابلها قائمة من الأشياء، ويثبتون مدى تهافت هذا الكلام، ذلك أنّ اللغة تمتلك من الطاقات المجازية والإيحائية ما يجعل النّطابق التّام والدائم بين الدّال والمدلول أمراً غير متاح، لا يشك أي دارس للغة في صحة

هذا الكلام، لكن هذا يمارس بشكل تعسفي إقصاءً لجهود علماء اللغة السابقين فمن غير المنطقي ولا المتصّف حصر نظريات اللغة القديمة (وتدخل في هذا الباب كل نظريات اللغة التي عرفت قبل الطرح التّفكيكي بما في ذلك لسانيات دي سوسور) كلها في قضية تطابق الدّال والمدلول وثبات المعنى² (جون إليس 2012)، وإذا ما أجلنا النّظر في جهود علماء اللغة القدماء في الثقافة العربيّة القديمة على سبيل المثال، فإنّ حصر ما كتبوه ونقده من منطلق الحجر على المعنى أو تطابق الدّال والمدلول يكون إجهاضاً لفكرهم، فهل تحصر بحوث البلاغة للجرجاني والقرطاجني في مجرد هذا الحكم؟، من هنا تبدو لنا مدى تعسفيّة الطّرح التّفكيكي في تعامله مع النّظريّات القديمة، كما نكتشف بعد النّظر النّقدي لدى «جون إليس». لكنّ نقدنا للطرح التّفكيكي لا يقوم على تتبع خطوات التّفكيكيّة بالدقّة التي انتهجها «إليس» في كتابه ضد التّفكيك AGAINST DECONSTRUCTION، ولا نهدف كذلك إلى تتبع علاقة التّفكيكيّة بأنظمة الفكر أو مناهج النّقد الأخرى، وإنّما يقوم نقدنا على النّظام العام الذي تشتغل عليه التّفكيكيّة وذلك من جانبين:

الأول: علاقة مقولات التّفكيك الأساسيّة (الإختلاف المرجئ، اللوغومركزيّة - التّمركز المنطقي- ، علم الكتابة...) ببعضها، والتّركيز على نظام الاشتغال الدقيق الذي يحكم الطّرح التّفكيكي.

الثاني: التّركيز على مدى تطابق مبادئ التّفكيك وشعاراته من قبيل الاختلاف والاعتراف بالآخر... مع واقع ممارساته النّقديّة، فإن تطابقت الشّعارات فذاك المراد، وإلاّ يتحوّل الطّرح التّفكيكي إلى طرح مثالي أو ميتافيزيقي، لا تتوافق معتقداته النّظريّة مع ممارساته في أرض الواقع.

1. نقد فرضيّة اللانسقيّة (اللامنهجيّة): ليست اللانسقيّة أو اللامنهجيّة مقولةً من مقولات الطّرح التّفكيكي، مثلما هو الحال مع مقولة الغراماتولوجيا

أو غيرها، إنّها من مضمرات الطّرح التفكيكي، وتعد من روح اشتغال التفكيكية، كما تظهر في تصريحات «دريدا» وأتباعه بشكل واضح لا مرأى فيه. وبناءً على منهجية النقد الذي تبنيه لتحويل نظام اشتغال التفكيكية، سنركز على واقع الممارسة وليس على الظاهر من المبادئ والشعارات، فمن خلال ما قيل عن المفاهيم المركزية للنقد التفكيكي، نلاحظ مدى الترابط السببي والتسلسل المنطقي بين هاته المفاهيم، بحيث لا يمكن الحديث عن نقد اللوغومركزية دون نقد علم الكتابة (الغراماتولوجيا)، ولا الحديث عن علم الكتابة دون نقد التمرکز الصوتي، ولا الحديث عن الاختلاف المرجئ دون تحقيق لمبدئي نقد التمرکز الصوتي ونقد اللوغومركزية اللذان يتيحان مبدأ البذر أو التشتيت والذي يتيح بدوره لنا الدخول في عالم الاختلاف المرجئ، إلى هنا تبقى الأمور معقولة ومقبولة من الناحية المنطقية، إلى أن نصل إلى مبدأ الأثر، الذي يبدو ظاهرياً نشازاً عن نظام التفكيك الدقيق، إذ كيف يمكن أن يكون فاعلاً في حقل التفكيك وذا دور في الوصول إلى عالم الاختلاف المرجئ ؟

إنّ الأثر في المفهوم الدريدي هو ما يبقى من المعنى السابق في سلسلة الاختلافات اللامتناهية، فالمعنى الذي يعطى يكون فيه شيء من أثر المعنى السابق ويكون في الوقت نفسه محفزاً على حصول تأويلات أخرى ومعانٍ جديدة وهذا ما يجعل الاستقرار والرّسو على معنى ثابت أمراً في حكم المستحيل، وهكذا نصل إلى حكم مفاده أنّ كل مقولة في طرح التفكيك تربطها علاقة وطيدة بالمقولات الأخرى وفي شكل منظم وكلها توصل إلى مقولة الاختلاف المرجئ وهذا ما كان يقصده «دريدا» بمقولته عالم بريء صالح للتأويل، إنّها بالمختصر المفيد براءة من الأصول والمرجعيات بل من الحقيقة والمعنى، إنّ مقولات التفكيك في مجملها تشبه الروافد المائية التي تصب في جدول واحد وهو الاختلاف المرجئ، الذي لا يعد في جوهره لا مقولة ولا آلية من آليات النقد التفكيكي إنّّه باختصار الهدف الذي يسعى الطّرح التفكيكي الوصول إليه.

إنّ تحديد الهدف يعني منطقياً وبالضرورة وجود خطة ومنهج اشتغال للوصول إليه، لكنّ افتراض وجود منهجية علمية دقيقة تحكم الطرح التفكيكي يتعارض مع أقوال منظري التفكيكية والمتأثرين بهم، فالغالب في اصطلاح التفكيكيين أنّ "التفكيك ليس منهجاً خصوصاً إذا أكدنا على الدلالة الإجرائية، لذلك يمكن القول أنّ التفكيك لا يمكن اختزاله إلى أدوات منهجية أو إلى مجموعة من القواعد والإجراءات القابلة للنقل" ³ (عبد السلام بن عبد العالي 1999)، إنّ افتراض اللامنهجية ليس بالضرورة موافقاً لواقع الحال أو وصفاً دقيقاً لطبيعة التفكيكية، بقدر ما هو جزء لا يتجزأ من المنظومة التفكيكية ومنهجيتها في النقد.

إنّ النقد التفكيكي اتجه يقوم على مبدأ الثورة على أنظمة الفكر التقليدية فمنذ أن بدأ «دريدا» كتاباته وطرح أفكاره، أعلن وبشكل صريح لا مواربة فيه عداؤه لميتافيزيقا الحضور، وقد ذكر هذا "إمبرتو إيكو" في نقده لقراءة «دريدا» للسيميويزيس البيرسية وأكد أنّ قراءة «دريدا» لتصوص من قبيل السيميويزيس البيرسية أو الاختلاف السوسوري ليس معرفة كنهها وكشف آليات اشتغالها بقدر ما هو تحدٍ لميتافيزيقا الحضور الغربية ذلك أنّ «دريدا» كان دائماً فيلسوفاً ويشغل في كل قراءاته لخدمة فلسفته العامة ولم يكن ناقداً ⁴ (إمبرتو إيكو 2000). وفي هذا الإطار عمد «دريدا» إلى فضح تجليات ميتافيزيقا الحضور في شتى أنظمة الفكر الغربية، وهذه الجراءة في الطرح تفترض وجود ردة فعل (ربما كانت هذه الجراءة في الطرح من بين الأسباب التي أدت إلى رواج الفكر التفكيكي في أمريكا أكثر بدلاً من أوروبا) وتجعل منهجية اشتغال «دريدا» ونظريته النقدية محل انتقاد، لذلك كان افتراض «دريدا» اللانسقية واللامنهجية في طرحه، ذلك أنّ البناء على منهج يفترض أمرين أساسيين:

الأول: وجود مرجعية فكرية يستند عليها صاحب المنهج في بناء طروحاته وأفكاره وهذا ما لا يتمشى مع أهم المبادئ التّفكيكية، وهي نقد التّمركز والمرجعيات المغلقة ونقد الهوية والثّبات.

الثّاني: الاستناد إلى نظام المنهج ونمط اشتغاله وإجراءاته، واعتبارها السّبيل الوحيد للوصول إلى الحقيقة أو المعنى، وهذا ما يتعارض مع مقولة الاختلاف والانفتاح على الآخر ومبدأ السيّرورة والتّغير الدائم للمعنى.

وهذا كله يجعل النّقد التّفكيكي بل وجوهه عرضة للنقد، من جهة المرجعية وكذلك من جهة منهجية الاشتغال، أي سلامة المنهج وفاعليته ومنطق اشتغاله وبالنسبة لقضية استهداف المنهج بالنّقد واستهداف أجزائه وآلياته الدّاخلية، فلا أدل على ذلك من النّقد الذي وجّهه النّاقد الفرنسي ألجيرداس غريماس (Greimas) لمنهج فلاديمير بروب (F. PROP) في كتابه "مورفولوجيا الحكاية الشّعبية"، وكذلك النّقد الذي وجهه ليضي ستراوس لنفس المنهج فنقدهما كان موجهاً بشكل مباشر للنظام الدّخلي لوظائف بروب، إنّ «دريدا» في ثورته على ميتافيزيقا الحضور الغربيّة، أدرك مدى خطورة الاشتغال على منهج عمل محدّد، خصوصاً إذا تميز هذا المنهج بالجرأة وبمهاجمة الأصول والمعتقدات النّظريّة والفكرية التي ينبني عليها النّظام الاجتماعي والفكري مثلما هو الحال مع طروحات «دريدا»، وكان هذا السّبب الأساس وراء افتراض اللّانسقيّة واللامنهجيّة في الطّرح التّفكيكي ولا أدلّ على هذه القضية من حادثة بول ريكور مع «دريدا»، حين سأله عن ضرورة تأليف كتاب مثل البطاقة البريديّة، فردّ عليه «دريدا» بقوله أنّ حديثه عن الضّرورة يعني أنّه لا يزال حبيس الميتافيزيقا الغربيّة أمّا «دريدا» فقد خرج منها منذ زمن، إنّ ردّ «دريدا» ليس إجابة بقدر ما هي هدم للمنطلق الفكري الذي بنى عليه ريكور تساؤله، فقد استطاع «دريدا» أن يجرده من كل أسلحته النّقديّة، ولم يتسن له ذلك إلّا لأنّه لا يمتلك جبهة مباشرة وظاهرة يمكن لريكور مهاجمتها بشكل واضح وصريح

هذا لأن «دريدا» لا يصرح بأي منهجية محدّدة في نقده، وهذا ما يتيح له الهروب من المسائلة النقدية، ويجعل أفكاره ترقى إلى مصاف المسلمات التي لا يطالها النقد والتشكيك، فعلى أي أساس ومرجعية أو أي أرضية يمكنك الانطلاق لنقد طروحات التفكيكية، ثم أي منظومة فكرية أو أي منهج نقدي تنقد فالتفكيكية ليست مذهباً ولا نظرية ولا منهجاً، ففكرة المنهج في حد ذاتها يزعمون أنّها من تجليات ميتافيزيقا الحضور، وهكذا لا يمكننا البقاء على الرأى السائد أنّ مقولة اللامنهجية التي يرددها التفكيكيون هي مجرد فكرة هامشية في الطرح التفكيكي، إنّها مقولة أساسية يمكن عدها واحدة من آليات التفكيك مثلها مثل الاختلاف المرجئ وعلم الكتابة. إنّها باختصار شديد أشبه بجهاز المناعة الذي يحمي هيكل الطرح التفكيكي.

2. نقد مقولة الهامشية: تشكل مقولة الهامشية فكرة مركزية في الطرح التفكيكي، ذلك أنّ محور التفكيك وكل فكر مابعد الحداثة يدور حول فكرة مفادها أنّ الحياة كلها تصنع على الهامش فالنظرة الفاحصة لجمل هذه التيارات تؤكد متانة هذا الادعاء، ففكر مابعد الحداثة يتجه على سبيل المثال إلى البحث في اللامفكر فيه بدل البحث في المفكر فيه، فالتحليل النفسي عند فرويد يذهب إلى البحث في اللاوعي بدل الوعي، ويحذو حذوه في ذلك "جاء لاكان" إذ يذهب إلى البحث في المسكوت عنه بدل البحث في المنطوق، والأمثلة في هذا الباب أوسع من أن نذكرها بالتفصيل في هذا المقام.

وقد سار النقد التفكيكي في نفس المسار، إذ يركز على الهامش بدلاً عن التركيز في المتن، وهذا المبدأ سواء سمي باللمفكر فيه أم المسكوت عنه أم الهامش يظل ينطوي على الجوهر ذاته، إذ يشير في عمومته إلى ما يمكن تعريفه بـ: "الحقل الذي لم يحرث فيه من قبل"⁵ (علي حرب 2005)، وكلها تعبر عن المقموع والمهمّش وغير المعترف به في تاريخ الفكر الإنساني، فهذا الفكر في تشكله عبر

العصور التي مرّ بها والتّحوّلات المعرفيّة والإبستيميّة التي مرّ بها، اتخذ لنفسه نسقاً ونظاماً وصرحاً وينطوي هذا البناء على تهميش كل الأفكار التي لا تتمشى مع جوهر هذا النّظام وطبيعته، وهنا يحصل النّبذ والتّهميش، الذي لا يبقى حبيس الأفكار والجدل الفلسفي الصّوري، وإنّما يترجم إلى أعمال قمعيّة واقعيّة وتاريخ الفكر الإنساني مليء بالأحداث التي يمكن الاستشهاد بها على صحة هذا الطّرح (ومن أمثلة ذلك حرق المتصوف الشّهير الحسين بن منصّور الحلاج وحرق كتب ابن حزم الظّاهري وأبي الوليد بن رشد في الثّقافة العربيّة الإسلاميّة، وحادثة غاليلو في الثّقافة المسيحيّة...)، ومن هذا المنطلق عينه كان بحث "ميشيل فوكو" في تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكي، من منطلق أنّ خطاب المجانين لا ينطوي على جنونيته في جوهره هو، بل في مخالفته للنسق الفكري العام الذي يتصف بالمنطق أو العقلانيّة، ولعلّ إدراك إمبرتو إيكو لهذا الأمر هو ما جعله ينفي إمكانيّة إعطاء مفهوم محدّد للعقلانيّة وذلك في قوله: "يصعب تحديد اللاعقلانيّة دون امتلاك تصور فلسفي عن العقل وبكل أسف فإنّ تاريخ الفلسفة كله يبين أنّ تعريفاً من هذا النّوع لا إجماع فيه، فلا وجود لنمط واحد من التّفكير لا ينظر إليه بأنّه لا عقلاني انطلاقاً من نموذج تاريخي لنمط آخر من التّفكير، هو نفسه ينظر إليه بأنّه لا عقلاني".⁶ (إمبرتو إيكو 2000).

وهذا المبدأ نفسه الذي تقوم عليه التّفكيكيّة عند «دريدا»، إذ تهدف إلى تفكيك بنيّة الفكر المسيطر ليس لإعادة بنائه كما يفترض بعض الباحثين وإنّما لكشف وفضح ضروب النّبذ والتّهميش التي ينطوي عليها الفكر، وذلك كما سبق أن وضعنا في الفصل الأوّل المتعلق بمفاهيم التّفكيك.

إنّ كل مقولات التّفكيك تصب في جدول الهامش، فمقولة الاختلاف المرجئ تتيح الانزلاق الدائم للدلالة والمعنى، وتجعل الثّبات والاستقرار على معنى واحد وثابت ضرباً من ضروب التّهميش والنّبذ، وكذلك مقولة اللوغومركزيّة

فمفهومها هو التّمرّكز على مقولات عقلانيّة أو منطقيّة أو لغويّة واعتبارها عين الحقيقة إمّا لعقلانيّتها أو عدم تناقضها، وعلى هذا الأساس يكون كل رأي مخالف لهاته المقولات لا عقلانياً، وهنا يظهر النّبذ والتّهميش. والأمر ذاته بالنّسبة لمقولة البذر (التّشتيت) فحواها أنّ المعنى والحقيقة مبذوران موزعان ومشتتان على كل القراء، وهذا تحدٍ صريح للتّهميش الذي يعدّ آليّة من آليات السّيطرة في الفكر الإنساني كما سبق وأن أشرنا، وليس القصد في هذا المقام التّركيز على مقولات التّفكيك واحدةً واحدةً وبيان علاقتها بمقولة الهامشيّة، فكل آليات التّفكيك إنّما تهدف إلى فضح ضروب النّبذ والتّهميش التي ينبني عليها الفكر الغربي والإنساني عموماً.

إنّ مبدأ تحدي وفضح أساليب النّبذ والتّهميش في الفكر الإنساني، يؤدي إلى ظهور مقولة أخرى إلى السّطح وهي على علاقة وطيدة بمقولة الهامش وهي "الآخر" أو "المختلف"، فالهامش في واقع الأمر ما هو إلّا فضاء للآخر المختلف والمغاير وبالتالي فإنّ الحديث عن الهامش ونصّرتة ما هو إلّا إقرار بحق الآخر المختلف في الوجود والفاعليّة في الحياة الفكريّة، على عكس الفكر التّقليدي الذي مارس تجاه الآخر كل أساليب الحجب والإقصاء وسلبه حتى حق الحديث عن نفسه فالنّقاد التّقليديون "يستغلون فرص القول المتاحة لهم لغرض التّركيز على إشعاعهم الشّخصي بل قد تذهب بهم العجرفة وحب الظّهور إلى استبدال مقولات الآخر بمقولاتهم"⁷ (عبد العزيز بن عرفة 1993).

من هنا نصلّ إلى نتيجة مفادها أنّ التّفكيكيّة تحاول أن تجعل من الهامش فضيلةً نقديةً، فوقوعها -كما كان يروج «جاك دريدا» وأشياعه- في الهامش ونصّرتة على المتن، إنّما هو من قبيل نصّرة المهمشين والمقموعين غير المعترف بهم والذين لم يكن لهم حتى حق الحديث عن أنفسهم، لكنّ السّؤال الذي يفرض

نفسه في هذا المقام هو ما مدى مطابقة هذا الادعاء لواقع الممارسة النقدية التفكيكية، أو ماهية الطرح التفكيكي؟

والحق أنه يمكن معالجة هذا السؤال من جانبين:

الأول: أن التفكيكية لم تقف يوماً عند حدود الاعتراف بالآخر المختلف، بل تستعمل هاته المقولات لما لها من قبول في الساحة الفكرية والنقدية، لتكون ديباجة لتغطية المقصد الحقيقي، فالحق أن التفكيكي لا يهدف إلى الاعتراف بالآخر بقدر ما يهدف إلى إشاعة السيورة اللامنتهية للدلالة والمعنى والحقيقة ذلك أن أي توقف في سيورة الإدلال يعني إقصاء أصوات وتأويلات أخرى محتملة وهنا يبدأ ويظهر التهميش، وإذا اعتبرنا هذا الإشكال داءً فإن الترياق الذي يقترحه التفكيكيون هو السيورة اللامنتهية وممعن النظر في المسألة يدرك أن السيورة لا يمكن عدها مجرد حل لمشكل التهميش والاصطفاء، الحق أنها الهدف الحقيقي من وراء الطرح التفكيكي كله، على عكس ما شاع استعماله في معجم النقد المعاصر، وهو مصطلح التعددية الذي يضفي هالة من الفضيلة والاعتراف بالآخر والتسامح، ونتيجة التقارب بين المفهومين (التعددية والسيورة) في الاستعمال النقدي لا ننتبه إلى أن التفكيكية تلعب على وتر التداخل بين المصطلحين، لكن دون أن ننسى أن "التفكيك لم يتوقف في أي وقت من الأوقات عند تعددية الدلالة بل لم يكن تعدد الدلالة على قائمة الأهداف، لقد كان المقصود دوماً لا نهائية الدلالة"⁸ (عبد العزيز حمودة 1998). وهذه الظاهرة معروفة في الطرح التفكيكي فمقولة الاختلاف - مثلاً - عند تحليلها ندرك أن الاختلاف ليس مقصوداً في ذاته بل الهدف الأساس هو الإرجاء والتأجيل المستمر للدلالة، وهناك الكثير من "المصطلحات البارزة في أعمال «دريدا» تحمل بنية ثنائية بشكل عنيد، مثلاً: الفارماكون والذي يعني السم والترياق في آن معاً

والملاحق (supplément) والذي يعني فائضاً وإضافةً ضروريةً في آن معاً" (جون ليتشه د.ت.)⁹.

من هنا يمكن لقارئ الطرح التفكيكي التشكيك في ضرورة وجود هذا الطرح أصلاً أو مدى فاعليته، ذلك أنّ التفكيكيين بخلفيتهم العدمية انجروا في الكثير من الأحيان خلف إثبات صحة ادعاءاتهم بدل الاهتمام بدراسة الموضوع، وهذا عين المشكل في طرحهم حول قضية الهامش، وهم بهذا يقعون في المطبات والمآخذ ذاتها التي يأخذونها على الاتجاهات التقليدية الأصولية "إنّ «دريدا» وأصدقائه يظنون أنّهم يميزون في كل النصوص مآزق منطقية ولا يبدو أنّهم يدركون إلى أي حد يسقطون بناءات لما وراء مقولاتهم على النصّ المحلّ، إنّهم بهذا يعيدون إنتاج بعض مساوئ اللوغومركزية"¹⁰ (بيير زيمّا 2003).

في هذا السياق يمكننا العودة إلى بعض المقولات التي استخدمها التفكيكيون أو بالأحرى المآخذ التي أبرزوها للفكر التقليدي، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر مقولة "خصي النصّ" (castration du texte)، إذ يمكن استعارة هذه المفردة والقول: أنّ التفكيكية تقوم بخصي النصّ ليس على النحو الذي قصده "رولان بارت"؛ إفقاد النصّ القدرة على الإدلال وقتل طاقته الإنتاجية بإيقاف عملية التأويل عند معنى ثابت وقار، يكون في الغالب محدداً سلفاً بفعل المرجعيات المنغلقة سواء كانت عقلانية أم علمية أم غيبية لاهوتية، وإنّما القصد أنّ التفكيكية تفقد النصّ القدرة على الإدلال وتقتل المعنى، إذ لا يمكن أبداً الوقوف على معنى معيّن، بل لا يمكن حتى الحكم على معنى ما بأنّه خاطئ أو صحيح، فحين يتخذ قرار من هذا القبيل تظهر السلطة والتمركز وأثر تحكم المرجعيات والأصول، وهذا عملياً مضاده أنّ المعنى لا وجود له¹¹ (عبد العزيز حمودة 1993).

الثاني: يتعلق الجانب الثاني بطبيعة الممارسة التفكيكية ذاتها، فهل انتصارها للهامش يعني أنها انسحبت كلياً من لعبة المتن (الفكر المسيطر والثقافة المهيمنة) ؟

الحق أن فكر تفكيكية قائم على تقويض كل الأصول والمرجعيات الماورائية للفكر الإنساني، ذلك أنها تبحث عن ممارسة فلسفية وهي أقرب إلى حالات الوجد الصوفي منها إلى القراءة الفلسفية، وهنا وفي حالة غياب الأصول والمرجعيات التي تشكل ما يصطلح على تسميته بالهوية، تصبح مقولة الهامش لا أساس لها، ومقولة الآخر ينسحب عليها الحكم، إذ ببساطة في عالم الاختلاف المرجئ عند «دريدا» فكرة الآخر مجرد تسمية لشيء غير موجود لأن هذا الآخر لا ينطوي على ما يميزه عن الأنا أو الذات إذ لا هوية له، وبالتالي لا وجود لمتن وهامش، والنتيجة التي يمكننا قولها هنا أن مقولة الهامشية ذاتها مقولة ذات بنية ثنائية ضدية، على النحو الذي بيّناه سابقاً مع مصطلحات أخرى، ذلك أن ظاهرها هو الانتصار لصوت الآخر المهمش والمقموع وإشاعة فكر التعدد والاختلاف، لكن القصد الحقيقي من وراء هذا الطرح، هو جعل الممارسة الفلسفية التفكيكية تعبر عن صوت المهمشين والمقموعين، لتشكل هذه الخاصية فضيلة فكرية وإنسانية وطاقية دعائية للفكر التفكيكي، "إذ يحاول «دريدا» إثبات أن التفكيكية تشكل هامش الفلسفة الرسمية لكي يجعل من هذه الهامشية فضيلة نقدية، ويلعب بذلك دوراً دور الضحية"^{1 2} (بيير زيبا 2003).

هذا يفيد بشكل مباشر أن مقصد التفكيك من وراء مقولة الهامشية ليس إشاعة فكر الاختلاف ولا التعددية الفكرية، وإنما استغلال فضيلة الهامش، في حين أن الفلسفة التفكيكية لا تخرج عن متن الفلسفة الغربية ولا عن النسق الفكري الغربي ونظامه وبالتالي هي لا تعدو كونها مرحلة من مراحل سيروية الفلسفة الغربية، ذلك أن "«دريدا» لا ينسحب أبداً من اللعبة الفلسفية التي

يحترم أعرافها حتى في الفروقات الطقسية التي لا تصدم إلا الأصوليين، إذ لا يمكنه أن يقول إلا فلسفياً حقيقة النص الفلسفي" ^{3 1} (بيير زيمبا 2003).

من هنا يمكننا القول أن الهامشية رغم أنها ليست مقولة محورية ولا آلية مركزية من آليات التفكيك (كالاختلاف المرجئ والغراماتولوجيا...)، لكن مقولة ضمنية اشتغل عليها الفكر التفكيكي، وشكلت أحد الأهداف التي رسمها التفكيكيون، وهدفنا في هذه القراءة ليس المقولات المركزية التي حددها التفكيكيون أنفسهم، بل نهدف إلى قراءة تنأى عن ترديد ما قاله التفكيكيون عن أنفسهم، لذلك يمكننا التصريح باستنتاجنا المتعلق بمقولة الهامش والذي مفاده أنها مقولة مركزية في النقد التفكيكي وينطبق عليها الكثير مما ينطبق على المفردات المركزية في التفكيكية، ومن ذلك أنها تحمل في طياتها بنية ثنائية ضدية، فظاهرها هو الانتصار للمهمش والمقموع، غير أن غاية الطرح التفكيكي من ورائها، هو لعب دور الضحية وجعل الهامش الديباجة الظاهرة وشعار التفكيك لتحل محل موقع الهامش من الفلسفة الرسمية، وهذا ما يشكل فضيلة وامتيازاً.

3- التطرف إمكانية كامنة في الطرح التفكيكي: يتعارض ادعاء التطرف إمكانية كامنة في الفكر التفكيكي مع الشعارات المعلنة للتفكيكيين وأشياءهم بل يصل حد التناقض الصريح مع أقوالهم، فالتفكيكية تقوم بالأساس على مبدأ حرية التأويل، وأحقية كل إنسان مهما يكن انتماءه في التعبير عن خصوصيته وفردته، ومن هنا كان مبدأ لا نهائية التأويل، أو بالأحرى أن كل تأويل هو تأويل مغلوط وصحيح في الآن ذاته (وهذا ما تترجمه مقولة الحضور والغياب) وذلك أن التأويل لا يخضع إلا لحالة المؤول لحظة اقتراحه بالموضوع (وهذا تفادياً للاعتماد على مرجعيات معينة خلفيات للقراءة، تؤدي إلى الحجر على المعنى والحقيقة وعدم الاعتراف بالأراء المخالفة)، والتأويل الذي يعطى للظاهرة أو

النّصّ لا ينفّي إمكانيّة تأويلات أخرى، ونتيجةً لعدم الاعتماد على أصول ومرجعيات مستنداً للحكم بالصّحة أو الخطأ، يصبح كل تأويل صحيحاً؛ فعلى أي أساس يمكن تغليطه، ولكن لا احتمال تعارضه مع التّأويلات الأخرى فيصبح الأمر خبط عشواء، يدخل احتمال الغلط كأمر لا مناص منه، فيصبح كل تأويل يحتمل الصّحة بالقدر نفسه لا احتمال الغلط، وهكذا يصير التّأويل صحيحاً وخاطئاً في الآن ذاته ويتعبير أكثر دقة يصبح المعنى حاضراً غائباً معاً وكذلك الأمر بالنّسبة لمفهوم الحقيقة، ولاستحالة هذه المعادلة موضوعياً وميدانياً (ولا يمكن القول عقلياً أو منطقياً لأنّ هذه المفردات منبوذة في الطّرح التّفكيكي، ذلك أنّ مفهومي العقل والمنطق من تجليات ميتافيزيقا الحضور والفكر التّقليدي الأحادي) تطرح السيّرة نتيجةً حتميّة وتحصيل حاصل.

هذه الطّروحات المعارضة لكل الأصول والمرجعيات، والمعاديّة لمفهوم الإنسان من حيث نفيها للمشرط التّواصلي في كل عمليّة لغويّة، بإساعتها لمبدأ لا نهائيّة الدّلالة التي تعارض ضرورة وجود سقف تداولي لكل عمليّة لغويّة تواصليّة، كل هذا يجعل طروحات التّفكيك استفزازيّة (إن جاز لنا القول)، ما ينجر عنه ردود فعل تجاهها (ولعل هذا من بين الأسباب التي أدّت إلى رواجها في أمريكا أكثر من أوروبا)، لكنّ رواد التّفكيكيّة لا ينزعجون من هذه الرّدود مهما بلغت حدّتها لأنّها في الواقع من صلب الاستراتيجية التّفكيكيّة، فهي البرهان الذي لا مراء فيه على وجود النّزعات المتطرفة الرّافضة لمبادئ التّعدد والاختلاف، وفي هذه النّقطة بالدّات يقول "جون إليس": "ما يثير الغرابة الشّديدة في ردود المؤيدين للتّفكيك على ما يلقاه موقفهم من هجوم أنّهم يبذلون سعداً تقريباً بذلك الهجوم، كما لو أنّ الهجوم نفسه كان ضرورياً حتى يكتمل موقفهم وتظهر قوته" ^{4 1} (جون إليس 2012). لهذا فليس من المجدي حسبه أن يندفع النّقاد خلف إثبات تهافت

هذه الرؤية، التي لا يكمن فشلها في كونها نظرية باطلة ¹⁵ (جون إيس 2012) إنما في التناقض الظاهر مع واقع الممارسة النقدية ونتائجها.

والقضية لا تتوقف عند حدود أن التفكيكية تحتاج إلى ردود فعل أو نقد خارجي لتثبت متانة ادعاءاتها وتقوي موقفها في مسألة النزعات المتطرفة، بل يتعدى الأمر ليصبح مسألة وجود، ويدفعنا الأمر إلى التساؤل حول ضرورة وجود فكر كالتفكيكية إذ لو لم تكن هناك هاته النزعات المتطرفة والإمبريالية الفكرية، لا يعود هنالك سبب فعلي يؤدي إلى قيام الطرح التفكيكي كتيار فلسفي ونقدي يعادي التيارات المتطرفة. وهذا ما يدفعنا إلى القول بأن التفكيكية تتغذى على هذه النزعات المتطرفة بل تستمد منها شرعية بقائها والحق أن هذا ما يراه كذلك بيير زيمّا في نقده للتفكيكية، إذ يقول: "إنّ التفكيكية والنزعة المحافظة تشكل نوعاً من التكافل حيث تتغذى إحداهما من الأخرى، وهكذا تستمر في الحياة أفكار تستحق الزوال" ¹⁶ (بيير زيمّا 2003). وهذا يضع التفكيكية في الخانة نفسها مع التيارات المتطرفة، ذلك أنّها لم تقف موقفاً وسطاً في الرد، وإنّما وقفت تماماً على طرف النقيض، فواجهت تطرف الحجر على المعنى والحقيقة، بتطرف التمييع والسيرورة اللامنتهية.

كما أنّه إذا عدنا إلى قضية اشتغال الدلالة ولا نهائية التأويل، فيمكن القول أنّ الرؤية السابقة للتفكيك كانت تؤمن بوجود تأويلات صحيحة وأخرى خاطئة، أو بكلام أكثر دقة تأويلات يحتملها النصّ وأخرى مقحمة لا يمكن للنصّ بناءً على لغته وسياقه أن يحتملها، وهذا -دون الخوض في التفاصيل- يشكل مناعة ضد الأفكار المتطرفة أو ضد استعمال النصوص لأغراض ذاتية محضة، بينما لا تعترف التفكيكية عملياً وفي قضية التأويل بوجود تأويلات متطرفة تستعمل النصوص ولا تؤولها، فعلى أي أساس يمكن تقديم هذا الحكم وهي بهذا تسمح لأراء متطرفة وتأويلات تستعمل النصوص بالوجود، بل هي

عملياً تسمح بوجود آراء قد تكون إرهابية تستعمل النصوص الدينية مثلاً وتستعملها لتبرير أعمال إجرامية، وهذا بداعي حرية التأويل، فالآراء التفسيرية الإسلامية التي تستعمل نصوص الديانة الإسلامية (القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف) سنداً لإثبات شرعية أعمالها، لا يمكن في منطق التفكيك الرد على تأويلاتهم، لأن ذلك وببساطة كبح لعملية التأويل وحجر غير مبرر على المعنى والطامة الأكبر أن القضية لا تتوقف عند حدود الممارسة الفكرية والجدل المنطقي، بل تترجم إلى أعمال ميدانية والأمثلة على ذلك أشهر من أن تذكر. ولا يمكن الرد في منطق التفكيك؛ فلكل الحق في التعبير عن خصوصيته، ولكل جماعة بشرية الحق في التعبير عن تميزها، من هنا ظهر ما يسمى بحقوق الأقليات، والشواذ، ولكن المشكلة لا تتوقف عند حدود الحق في الاختلاف، بل تذهب إلى حد إلغاء الإنسانية المشتركة بتركيز كل جماعة فقط بما يميزها عن الأخريات، وصنعها بذلك لانتماؤها الضيق وولائها لذلك دون الانتباه إلى ما هو مشترك، وهذا الإصرار على أن كل أعضاء الجنس البشري هم مجموعة من الأقليات (لكل هويته المتفردة) يعني أنه لا توجد أغلبية ويعني أنه لا توجد إنسانية مشتركة وأن لكل أقلية حقوقاً مطلقة، وهو ما يعني في واقع الأمر أن لا توجد إنسانية مشتركة وإنما توجد حالة الطبيعة/ المادة، وهي حالة صراع مادية¹⁷ (عبد الوهاب المسيري 2007)، إن هذه القراءة تدفعنا إلى التساؤل حول مدى شرعية الاختلاف والحرية في الطرح التفكيكي، يبدو أن من يتحدثون عن الحرية هم أبعد الناس عنها، ذلك أنهم يتحدثون عن حريتك وكأنهم أولى منك بحريتك، أو أنهم يطلبون منك ممارسة الحرية على طريقتهم، أي بالمختصر المفيد يجب أن تكون حراً على الطريقة التي يحدونها، فعلى سبيل المثال للتعبير عن كونك حراً وديمقراطياً يجب أن تنتخب مثل ما ينتخب الأمريكي وإلا فأنت تقبع في حبال الديكتاتورية... والأمثلة من هذا القبيل

كثيرة، والحقيقة أنّ مقولات المساواة وحرية الرأي والتأويل التي دعت إليها التفكيكية، وفكر ما بعد الحداثة لا يخرج عن هذا النسق، فإذا اتفقنا على أنّ مبدأ المساواة يشكل فضيلة إنسانية، فالإشكال علام تقوم هذه المساواة؟، فحتى المساواة هنا تكون على الطريقة التي يريدها الطرف المسيطر، وهذا قمة العنصرية والتطرف أو هو ممارسة عنصرية غير تقليدية، فلقد مرّ مفهوم العنصرية بمرحلتين: الأولى تقوم على مبدأ التفاوت، ومثال ذلك أنّ الإنسان الغربي متفوق على غيره من الأجناس الأخرى المتخلفة فطرياً، والتي تتوارث أسباب التخلف بشكل جيني⁸، ومن أمثلة هذا التوجه العنصرية النازية الألمانية وفكرة الجنس الآري الرأقي، والأجناس الدون من الأفارقة والعرب واليهود...، ومن الأمثلة كذلك الاستعمار الغربي الحديث الذي رأى في غيره من الشعوب المستعمرة مجرد مادة استعمالية يمكن للغرب استغلالها لمواصلة مشروعهم الحضاري، فتلك الشعوب لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن يحكموا أنفسهم أو يؤسسوا حضارة موازية للحضارة الغربية، لهذا فالأسلم هو استعمالهم، لكنّ عنصرية ما بعد الحداثة⁹ والتفكيكية على وجه الخصوص، لا تقوم على مبدأ التفاوت الفطري بين البشر، وإنّما على المساواة التي تصل حدّ التجريد من القيم الإنسانية (كسنة الاختلاف بين الشعوب في المأكل والملبس والثقافة والدين ورؤية الوجود) وهنا تظهر العنصرية وهاته العنصرية "ليست معادية لجماعة بشرية بعينها لحساب جماعة أخرى، وإنّما هي عنصرية موجهة ضدّ العنصر الإنساني ذاته ككائن متميز وضدّ مفهوم الطبيعة البشرية والمرجعية الإنسانية"¹⁰ (عبد الوهاب المسيري 2007).

وعلى هذا الأساس ظهرت العديد من الآراء النقدية ترى أنّ الطرح التفكيكي فلسفة معادية للإنسان، ذلك أنّها في تحديدها لمفاهيمها واستراتيجياتها طبيعة الإنسان ومن ذلك ما سيق في هذا العنصر حول النزعة العنصرية الكامنة في الطرح التفكيكي رغم أنّها لا تظهر بشكل مباشر.

4. قائمة المراجع:

- إمبرتو إيكو، التّأويل بين السّيميائيات والتّفكيكيّة، ترجمة: سعيد بنكراد ط1 المركز الثقافي العربي، بيروت والدّار البيضاء، 2000.
- بيير زيمّا، التّفكيكيّة دراسة نقديّة، ترجمة: أسامة الحاج، دار مجد، بيروت، ط2 2006.
- جون إيس، ضدّ التّفكيك، تر: حسام نايل، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1 2012.
- جون ليشته، خمسون مفكراً أساسياً معاصراً من البنيويّة إلى ما بعد الحداثة، ترجمة: فانتن البستاني، المنظمة العربيّة للترجمة، بيروت، د.ت.
- عبد السّلام بنعبد العالي، ميثولوجيا الواقع، دار توبقال، الدّار البيضاء، ط1 1999.
- عبد العزيز بن عرفة، الدّال والاستبدال، دار الحوار، اللاذقيّة، ط1، 1993.
- عبد العزيز حمودة، الخروج من التّيه، سلسلة عالم المعرفة العدد 298، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2003.
- عبد العزيز حمودة، المرايا المحدبة، سلسلة عالم المعرفة العدد 232، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 199.
- عبد الوهاب المسيري، الفلسفة الماديّة وتفكيك الإنسان، دار الفكر، بيروت، ط2 2007.
- علي حرب، نقد النّص، المركز الثقافي العربي، الدّار البيضاء، ط4، 2005.

6. الهوامش:

- ¹ - جون إليس، ضد التفكيك، تر: حسام نايل، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1 2012، ص 187.
- ² - ينظر: المرجع نفسه، ص 188 وما بعدها.
- ³ - عبد السلام بنعبد العالي، ميثولوجيا الواقع، دار توبقال، الدار البيضاء، ط1، 1999 ص 83.
- ⁴ - إمبرتو إيكو، التأويل بين السيميائيات والتفكيكية، ترجمة: سعيد بنكراد ط1 المركز الثقافي العربي، بيروت والدار البيضاء، 2000، ص 121.
- ⁵ - علي حرب، نقد النص، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط4، 2005، ص 197.
- ⁶ - إمبرتو إيكو، التأويل بين السيميائية والتفكيكية ص 26.
- ⁷ - عبد العزيز بن عرفة، الدال والاستبدال، دار الحوار، اللاذقية، ط1، 1993، ص 17.
- ⁸ - عبد العزيز حمودة، المرايا المحببة، سلسلة عالم المعرفة العدد 232، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998، ص 10.
- ⁹ - جون ليشته، خمسون مفكراً أساسياً معاصراً من البنيوية إلى ما بعد الحداثة، ترجمة: فاتن البستاني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، د.ت. ص. 224.
- ¹⁰ - بيير زيمّا، التفكيكية دراسة نقدية، ترجمة: أسامة الحاج، دار مجد، بيروت، ط2 2006، ص 158 - 159.
- ¹¹ - عبد العزيز حمودة، الخروج من التيه، سلسلة عالم المعرفة العدد 298، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2003، ص 151.
- ¹² - بيير زيمّا، التفكيكية دراسة نقدية، ص 161.
- ¹³ - المرجع نفسه، ص 160.
- ¹⁴ - جون إليس، ضد التفكيك، ص 138.
- ¹⁵ - المرجع نفسه، ص 140.
- ¹⁶ - بيير زيمّا، التفكيكية دراسة نقدية، ص 167.
- ¹⁷ - عبد الوهاب المسيري، الفلسفة المادية وتفكيك الإنسان، دار الفكر، بيروت، ط2 2007، ص 190.
- ¹⁸ - نفسه، ص 180.

- ¹⁹ - عبد الوهاب المسيري لا يفرق بين التفكيكية وما بعد الحداثة، إذ يرى أنَّ المصطلحين متقابلان، أنَّ مقولة التفكيكية مطابقة في مفهومها لما بعد الحداثة أو مجرد تنويع عنها ينظر كتابه المشترك مع فتحي التريكي، الحداثة وما بعد الحداثة. دار الفكر، بيروت، ط1 2004.
- ²⁰ - عبد الوهاب المسيري، الفلسفة المادية وتفكك الإنسان، ص 187.